

أجود التقريرات

[253] فإن كان الحكم العقلي ضرورياً فحاله حال القرينة المتصلة اللفظية في أن أجمالها يسري إلى العام فيكون مانعاً عن التمسك به في الشبهة الحكمية مطلقاً سواء كان الأمر دائراً بين الأقل والأكثر أو المتباينين فضلاً عن الشبهة المصداقية وإن كان نظرياً فحاله حال القرينة المنفصلة في عدم منعها عن التمسك بالعموم في الشبهات الحكمية فيما إذا كان أمر المخصص دائراً بين الأقل والأكثر وتفصيل الكلام وبيان النقض والإبرام في محله والغرض من التعرض في المقام هو بيان أن حكم العقل بعدم الحكم الفعلي في موارد الخروج عن محل الابتلاء من أي القسمين وعلى تقدير كونه من قبيل الثاني فهل هو من قبيل أحكامه الضرورية أو النظرية (فنقول) الحق في المقام هو كون حكم العقل من قبيل حكمه في موارد استكشاف الملاكات لا من قبيل حكمه على العناوين وذلك فإن الملاك في كون حكم العقل من القسم الأول هو كون الأمر المعتبر في فعلية التكليف مما لا يصح للشارع أن يوكل أحراره إلى المكلفين على خلاف الموضوعات المأخوذة في القضايا الحقيقية وحيث أن أحرار كون مورد مما يحسن فيه التكليف أولاً ليس مما يصح إيكاله إلى المكلف فلا محالة يكون اعتباره من قبيل ما يلزم على الشارع أحراره وجعل التكليف على طبقه نظير المصالح والمفاسد ولا ينحصر حكمه في موارد استكشاف الملاكات بخصوص باب المصالح والمفاسد حتى يتوهم عدم كون محل الكلام من هذا القبيل بل الميزان فيه هو ما عرفت وعليه فإذا أحرز العقل خروج مورد عن محل الابتلاء فيقطع بعدم الحكم الفعلي فيه أما للغوية التكليف من دون القدرة العادية على المخالفة وأما من جهة عدم تمامية ملاك النهي والزجر في مورد عدم القدرة على الفعل كما عرفت وأما إذا شك في ذلك لأجل الشبهة المصداقية أو المفهومية فحسن التكليف الفعلي وإن كان مشكوكاً في مورد لا محالة إلا أن الإطلاقات تكون رافعة للشك وموجبة لثبوت التكليف الفعلي فيه فإن خروج مورد عن تحت الخطاب لاستقلال العقل بعدم الملاك فيه لا يوجب رفع اليد عنها في الموارد المشكوكة (فإن قبل) التمسك بالإطلاق إنما يصح فيما إذا شك في فعلية الإطلاق بعد الفراغ عن صحته في مقام الثبوت فإن الإطلاق اللفظي إنما يكشف عن الإطلاق الواقعي فيما أمكن الإطلاق واقعاً ومع الشك فيه لاحتمال عدم حسن الخطاب في نفس الأمر كما في المقام لا يبقى مجال للتمسك به في عالم الإثبات (فانه يقال) إذا فرض أن الشك في حسن الخطاب إنما نشأ من الشك في وجود ما يكون أحراره بيد الشارع وخارجاً عما يرجع أحراره إلى المكلف فبنفس الإطلاق في مقام